5. مفهوم تحليل السياسة العامة:

لقد ساهم العديد من المفكرين في إعطاء تعريف شامل عن تحليل السياسات العامة من بينها نذكر:

حيث عرفها "ج.جلبرث G.R.Gilbert" في كتابه1984 (Making and Managing Policy) م، بأنها مصطلح شمولي يعني البحث الهادف لتحديد بدائل السياسة العامة، التي يمكن أن تؤمن أقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية الماثلة.

كما يرى "ت.بويستر T.A.Poister" في كتابه1978 (Public Program Analysis) م، تحليل السياسة العامة بوجه عام، يعني تحليل خصائص ومحددات السياسة العامة، وما يتصل بها من برامج وبصفة خاصة العلاقة بين محتوى السياسات والبرامج، وما ينبع من هذه العلاقة من آثار ومقتضيات ونتائج.

إن هذه التعريفات لمفهوم تحليل السياسة العامة تختلف في حيثياتها، فمنهم من عرفها بنوع من الشمولية، ومنهم من أكد على إبقاء حالة التوافق بين عمليات ومراحل ونتائج السياسة العامة، ومنهم من ركز على مفهوم القرار، لكن معظمها يتسم بالتشابه المنهجي في سياقاتها.

كما قدما كلا من "كرستوفر هام Ch.Ham" و "ميشل هل M.Hill" مجموعة من التعريفات، وهي:

-إن تحليل السياسة العامة يصف مجموعة من الأنشطة المتعددة والمختلفة، بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد شامل ومحدد لها.

-إنه مصطلح يتضمن وصف وتحليل الأسباب والحالات في تصرفات الحكومة.

-إنه عبارة عن نشاط نظري، كما أنه نشاط تحليلي.

-إنه يُعنى بالمشكلات، ويستمد عمله من المشكلات التي تواجه صانعي القرارات، ويهدف إلى معالجة تلك المشكلات عن طريق الإبداع وتفعيل الخيال والتصورات.

كما يعرفها "توماس داي Thomas Dye" أنها تتضمن وصف وتحليل وتفسير أسباب ونتائج النشاط الحكومي، حيث تتضمن وصف محتوى السياسة العامة، وتقييم تأثير القوى البيئية على مضمونها وتحليل أثر الترتيبات القانونية المتنوعة أو العمليات السياسية عليها، وفحص نتائجها المتنوعة على النظام السياسي، ثم تقييم تأثير نتائجها على المجتمع.

كما يعرف "وليام دان William Dunn" تحليل السياسة العامة بأنها بحث علمي يتجه نحو تطبيق العلم الاجتماعي من خلال استخدام المناهج المتعددة في البحث لإنتاج المعلومات الأساسية ذات العلاقة بسياسة معينة، وهذه المعلومات تؤدي إلى معرفة السلوكيات المرتبطة بالفعل السياسي.

ويرى "السيد يسين" أن تحليل السياسة العامة هو ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار، التي يمكن أن تترتب عن اختيار حل واحد أو عدة حلول، سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية، أي أن

تحليل السياسات العامة، يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة، وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هذه السياسات العامة.

كما يعرفها "أحمد رشيد" بأنها وظيفة قد أصبحت من إحدى سمات التنظيم الإداري الحديثة للجهاز الإداري للدولة وتختص هذه الوظيفة بعناصر المشورة وبمجموعة حيوية من الأنشطة المساندة لقرارات القيادة والتنفيذ.

يعرفها أيضا "حسن أبشر الطيب" بأنها الجهد المنظم للبحث والدراسة والتحليل لبدائل السياسة العامة بهدف توافر وتكامل المعلومات، التي تحدد مواطن القوة والضعف في كل بديل، وبالتالي لتحقيق هذا الهدف، فهي تشمل: تجميع وتفسير دلالات المعلومات، واستخدام أساليب حل المشكلات، ومحاولة استكشاف الآثار المترتبة على اختيار كل بديل من البدائل الممكنة.

من التعاريف السابقة نستنتج أن تحليل السياسة العامة هي منهجية علمية عملية، ترتبط بمناقشة المشكلات والقضايا العامة للمجتمع، تبدأ بتحليل المشكلات المجتمعية وتستخدم عدة أساليب كمية وإجرائية وفنية، خاضعة لتوجه الحكومة والنظام السياسي ولأساليب الإدارة العامة، وبالتالي هي منظومة متكاملة تتتبع السياسة العامة في كل مراحلها وهنا نفرق بين السياسة العامة كبرنامج عمل، وبين تحليل السياسة العامة كمنهجية لتحليل المشاكل واستكشاف البدائل لحل المشكلات المجتمعية.

تحليل السياسة العامة : جذورها وتطور الاهتمام بها.

إن جذور تحليل السياسة العامة قديمة، فهي تعود إلى ما قبل بروزه كعلم له أطره الفكرية ومناهجه العلمية وأساليبه التحليلية، ذلك لأن جوهره يعنى بمعالجة القضايا المجتمعية، وهذه الميزة واكبت معظم الحضارات العريقة كحضارة الرافدين، وواد النيل، والصين وغيرها، كلها تعد تجارب حية في مجال تحليل السياسة العامة واختيار البدائل، تبعا لطبيعة المشكلات المجتمعية فيها.

وحسب "أحمد مصطفى الحسين" فإن تحليل السياسات العامة له جذور علمية وأخرى أكاديمية فكرية، فعن الجذور العلمية يعد الاهتمام بعملية تحليل السياسات العامة يندرج ضمن التوجهات العملية والممارسات التطبيقية للعديد من المؤسسات السياسية والحكومية في مختلف الدول، بهدف رفع كفاءة البرامج الحكومية وزيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها.

ولضبط ذلك تاريخيا فإن جذور هذا العلم تعود إلى الدول الأنجلوساكسونية، وبالضبط إلى نشاطات وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية، حيث بدأت اتجاهات تحليل السياسات والبرامج الحكومية بغرض رفع كفاءتها أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أدت بعض التطورات الداخلية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تطور هذا الحقل، فالقوة الاقتصادية التي ساهمت في توسيع دور الحكومة في المجتمع، وذلك بعد كارثة الكساد الاقتصادي سنة

1929م، والتي قادت إلى ظهور الإقتصاد الكينزي، قد ساعدت أيضا في ظهور حقل تحليل السياسات لمساعدة الحكومة في أداء هذا الدور.

لذلك يرى معظم الباحثين أن حقل تحليل السياسات نما مع نمو دور الحكومة المركزية الأمريكية وليس مع التطور الذي حدث في العلوم الاجتماعية، فمنذ حوالي أكثر من قرن نجد أن أي توسع في دور القطاع الحكومي صاحبه طلب وعرض متزايد للمعلومات الضرورية لتحليل وصنع السياسات العامة، فكما أن الحكومة قد تطورت وتوسعت بتطور بطيء أو سريع، فإن الحاجة للعملية التحليلية في دراسة السياسات العامة قد تطورت بنفس الصورة.

أما عن الجذور الفكرية الأكاديمية، فقد برزت على يد "هارولد لازويل" وزميله "دانيال ليرنر" سنة 1951م، وتم بعد ذلك الإهتمام بالأساليب الكمية ووسائل التحليل العلمية التي استفاد القطاع الحكومي منها، حيث تركز الإهتمام نحو تدريب الموظفين العموميين، لغرض إكسابهم المعارف العلمية والمهارات الفنية، المرتبطة بجوهر السياسة العامة، لضمان التوصل إلى الحلول المناسبة للمشكلات القائمة ضمن بيئة السياسات العامة، وذلك بالإعتماد على مجموعة النماذج والطرق والأساليب الفاعلة في إقامة التحليل المنهجي، لمختلف القضايا المجتمعية، ووضع البدائل المناسبة لحلها، لكن مع مرور الزمن، فقد طرأت على حقل تحليل السياسات العامة في فترة التسعينات عدة تغيرات، يمكن التطرق إليها من خلال المتغيرات التالية:

أولا: وحدة التحليل: لقد كان التركيز في السبعينات من القرن الماضي على الدولة ومؤسساتها في تحليل السياسات العامة، حتى الدراسات التي كانت تستهدف دراسة وتحليل دور الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح، كانت تهدف إلى تحليل قدرتم على التأثير في صياغة الدولة للسياسات العامة، وليس باعتبارهم فاعلين مستقلين، فالدولة كانت دائما هي الفاعل الأساسي في مجال السياسة العامة، لكن ذلك تغير بظهور فاعلين جدد على المستوى الداخلي أو الخارجي، فظهرت عدة اتجاهات تعبر على دور هؤلاء الفاعلين في السياسات العامة والذين يشكلون مفهوم شبكة السياسة، الذي يشير إلى وجود أكثر من جماعة فاعلية في صياغة السياسة العامة، وهي جماعات تتغير من قضية لأخرى ومن فترة لأخرى، كما يشير هذا المفهوم إلى وجود أكثر من نمط اتصالي، وعلى الرغم من أن هذه الشبكات عادة ما تضم أطرافا حكومية وغير حكومية، إلا أنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة، وإن كانت الحكومة تستطيع بطريقة غير مباشرة توجيه هذه الشبكات.

ثانيا: قضايا ومحتوى السياسات العامة: كان لنشأة علم تحليل السياسات من بوتقة نظام الحكم الأمريكي أثره على الأطر النظرية المستخدمة في التحليل، والتي عكست إلى حد كبير ملامح النظام السياسي الأمريكي في شكله الداخلي وإغفال دور العامل الخارجي على صنع وتحليل السياسة العامة، وهذا أثر على معظم الدراسات الخاصة بتحليل السياسة العامة في الفترة ما بين 1980/1970م، لكن مع بداية فترة التسعينات وبعد بروز العولمة (Globalization) التي تعد ظاهرة مركبة لها أبعادها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أهم مظاهرها منظمات الإقتصاد العالمي Global)

(Economyوالذي أصبح أمرا واقعا، مع ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وبروز التكتلات الإقتصادية الدولية، أما على المستوى السياسي شاعت مفردات أساسية مثل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، كما تصاعد دور منظمة الأمم المتحدة، أما على المستوى الاتصالي بدأ الحديث عن أن العالم أصبح "قرية صغيرة"، كما ذاع مصطلح "الجغرافيات العالمية الجديدة" تعبيرا عن دول بلا حدود، من هذا كله بدأ الاهتمام بقضايا جديدة تعكس التغيرات العالمية لهذا العصر الذي يتميز بطغيان البعد الخارجي عن البعد الداخلي وأصبحت هناك قضايا ذات صبغة عالمية تحتل أجندة دراسات تحليل السياسة العامة في كل الدول مثال ذلك: قضايا البيئة والخصخصة والإدارة المالية والحكم الراشد (Good Governance) ، حتى أضحى هناك ما يسمى بالسياسات العامة العالمية، وعلى مستوى البعد الداخلي تزايد الاهتمام بدراسات تنفيذ وتقويم السياسات.

ثالثا: المنهجية: إن منهجية تحليل السياسات العامة تعتمد على حل المشكلات، لذا اهتمت دراسات تحليل السياسة باستخدام أدوات التحليل التي تساعد في تحديد المشكلة من جهة وتعظيم كفاءة البدائل المتاحة لحل هذه المشكلة من جهة أخرى، وقد تطورت هذه المنهجية بحيث أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أصبح تحليل وتقييم السياسات العامة يعتمد على إتباع الأسلوب الوقائي وليس فقط الأسلوب العلاجي، حيث عادة ما يتم التفكير في المشكلات وأساليب علاجها قبل أن تتفاقم، وقد ساعد التطور التكنولوجي، على تدعيم أدوات التحليل في السياسات العامة، حيث تم الأخذ بأساليب المحاكاة والنمذجة للاختيار والمفاضلة بين البدائل الممكنة.

رابعا: المدارس الفكرية: لقد تعددت المدارس التي ارتبطت بتحليل السياسات العامة، وترجع روافدها إلى بداية الستينات حيث ظهرت محاولات لتطبيق المبادئ العلمية على دراسة الظواهر الإجتماعية، ومنذ ذلك الحين تعددت تلك المدارس وتعددت اتجاهاتها، لكن أكثرها تأثيرا كانت المدرسة الإقتصادية، التي استطاعت أن تقدم إسهامات متعلقة بسلوك الإنسان وكيفية التنبؤ بردود أفعال الأفراد أو المنظمات اتجاه السياسات العامة ومتغيراتها، ولقد اعتمدت عملية تحليل السياسات العامة لفترة طويلة على فرضيات الإقتصاد الجزئي التي تركز على الرشادة والحيادية، وسعي الأفراد إلى تعظيم مصالحهم، كما سادت في الثمانينات النظريات المتعلقة بالخيار الرشيد والخيار العام كأساس لتحليل السياسات العامة، إلا أن هذه الاتجاهات تجاهلت مفهوم القيم والأخلاق، لكن تم تدارك ذلك في فترة التسعينات فظهرت الكتابات تركز على البعد القيمي والأخلاقي، منها على سبيل المثال دراسة "كاترين هاري" Katharine Harring بعنوان "الأخلاق وتحليل السياسة العامة Ethics and Public Policy Analysis"، والتي تعرضت فيها لدور البعد القيمي في العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير ذلك على السياسات العامة.

خلاصة لما سبق، إن علم تحليل السياسات العامة له أهمية كبيرة في هذا العصر، ذلك لأنه منهج فكري يعد من أهم علوم الحاضر والمستقبل، لأنه يستبطن الإستكشاف المبدع لتحديد الحل الأفضل للقضايا الماثلة والمتوقعة، ومن هنا تبرز أهميته كمنهج فكري وعملي يعين الشعوب في تحديد خياراتها وحل مشاكلها، داخل نظامها الإجتماعي في الحاضر والمستقبل.

خصائص تحليل السياسة العامة:

إن عملية التحليل للسياسة العامة من حيث اهتماماتها ومجالات دراساتها، ترتبط بمختلف نشاطات السياسة العامة، في مدخلاتها وعملياتها ووسائلها ومخرجاتها والتأثيرات التي يمكن أن تحدثها، ومن ثم فالسياسة العامة الجيدة هي التي تلازمها عملية التحليل بشكل مستمر ومتواصل، إعدادا وتنفيذا وتقويما، وعليه فإن أهم خصائص هذه العملية هي:

إن تحليل السياسة العامة منهج متنوع العلاقة والتأثير، إذ يتميز بالطابع المشكلي، من حيث عنايته بمختلف المشكلات والقضايا المرتبطة بمفهوم (العام، والبيئة والمجتمع)، كالصحة والتعليم والسكن وذلك من خلال تحليل هذه القضايا والمشكلات المرتبطة بها.

إن تحليل السياسة العامة لا تقتصر على تحديد المشكلات المجتمعية الماثلة أو المتوقعة، وإنما يهتم أيضا بالسياسة العامة الحالية موضع التنفيذ، للتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها بهدف تعديلها واقتراح سياسة عامة بديلة.

يتبنى تحليل السياسة العامة الأسلوب الوقائي-الفعل، حيث يفكر في القضايا والمشكلات، ويحدد أسلوب علاجها قبل وقوعها، كما يتبنى الأسلوب العلاجي – رد الفعل، من خلال تحليله للسياسات العامة القائمة لأجل تدعيمها أو تطويرها أو إلغائها أو بناء سياسات عامة جديدة.

يُعنى تحليل السياسة العامة بالقيم والإفتراضات، بغية تحديد القيم التي يمكن أن تبنى عليها السياسة المستقبلية وفرضياتها، ضمن سياق تحليلي للمتغيرات السياسية المؤثرة وللإمكانيات السياسية المتاحة، والجدوى من تفعليها.

يضفي تحليل السياسة العامة بعدا معياريا على الموضوعات التي يقوم بدراستها وتحليلها ويراعي جوانب العدالة والأخلاق عند اختياره للبديل الأفضل، ومع ذلك فهو ينزع إلى إبراز البراهين والشواهد التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، من خلال استخدامه لعدة أساليب في جمع المعلومات والبحث والتحليل، كبحوث العمليات وأسلوب دلفي وغيرها.

يتضمن تحديد وتحليل المتغيرات السياسية، وما تتضمنه من تحليل للإمكانية السياسية، وكذا ما يتصل بذلك من تحقيق التوازن بين القوى الإجتماعية، واستهداف التوصل إلى الرضا السياسي.

يتسم تحليل السياسة العامة بالتوجهات الإبتكارية والإبداعية، في بلورة سياسات عامة جديدة تعكس الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، كما تعبر عن جوهر المشكلة أو القضية القائمة

المراد مواجهتها، ووسائل مثل تلك التوجهات ترتبط باستمرارية التجريب وكثرة الاختبارات وكذا الأخذ بعين الاعتبار التغذية العكسية.

إن تحليل السياسة العامة، يقوم على منهج علمي مفتوح على مختلف المحاور العلمية الأخرى، ويستقي من مناهجها، في سبيل تقديم إطار متكامل من المعلومات والمتغيرات ذات العلاقة بمضمون السياسة العامة وبعملية صنعها وتنفيذها وتقويمها.

من هذه الخصائص نستنتج أن تحليل السياسة العامة هو علم قائم بذاته له غاية وهدف واضح، وهو فن يعتمد على الدراسة العلمية والتحليل التخصصي في معالجة المشكلات المجتمعية، يهدف إلى تحسين عملية صنع السياسات العامة ومنظماتها التنفيذية، وذلك باستخدام عدة إقترابات ووسائل وأدوات، ومن ثم فهو يركز على مضمون السياسة العامة من خلال كل الاعتبارات السياسية والإجتماعية، ويركز على عملياتها السياسية، وهذا يجعل منه بالغ التأثير في تشكيل وتطوير مجال سياسي، وبنية اجتماعية مناسبة لعمل الحكومة في نطاق بيئة مجتمعية معينة.

مراحل تحليل السياسة العامة:

تحديد وتصور المشكلة:

تعتبر عملية تحديد المشكلة أول عملية في التحليل، ولكي تحدد مشكلة ما، لابد من التعرف عليها أولا، ثم تشخيصها ودراستها للكشف على الحلول والبدائل اللازمة لحلها.

أولا: التعرف على المشكلة:

أ. تعريف المشكلة: إن المشكلة اصطلاحا هي انحرافات عما هو محدد مسبقا، أو الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون، أو مجموعة من الصعوبات تمنع الوصول إلى هدف معين، فالمشكلة عادة ترتبط بقضية أو موقف أو حالة معينة أو حاجات مطلوبة، أو فرص غير مدركة، وتمثل بالتالي ظاهرة محددة لها أعراضها وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية.

ب. الإحساس والشعور بالمشكلة: وهو أمر ضروري وهام وجوهري وأساسي في عملية تحديد المشكلة وحلها، ويمكن لمحلل السياسات أن يحس ويشعر بالمشكلة إذا كان يملك القدرة الكافية والكاملة والشاملة لما هو كائن، ولما يجب أن يكون .

ج. التعرف على المشكلة: إن التعرف على المشكلة يتم بإحدى الطرق التالية:

–حدوث وظهور المشكلة بصورة مباشرة وواضحة ومؤكدة أمام متخذ القرار أو صانع السياسة، فيلجا إلى مواجهتها بشكل مباشر.

–اكتشاف المشكلة والتعرف عليها من خلال تحسس ودراسة الظواهر والوقائع والحقائق والمؤشرات.

–اكتشاف المشكلة بواسطة وسائل الاستخبارات والتبليغ.

–اكتشاف المشكلة بواسطة التغذية العكسية أو قياس الرضا العام للمواطنين.

وهنا نشير إلى تعدد طرق التعرف على المشكلة، ولا تكون المشكلة دائما في سياقها السياسي فقد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو قد تخص فئة ما، ولكي تصعد إلى مستواها السياسي ليتم مناقشتها، يتم

ذلك بشكل مباشر باكتشاف صناع السياسة أثرها ومن ثم معالجتها، أو عن طريق قنوات الإتصال المتمثلة في الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني التي تعد كهمزة وصل بين الحكومة وبيئتها، ولأجل التعرف الجيد على المشكلة، من حيث كونها مثيرة للاهتمام، لابد وأن تكون متضمنة للحاجات التي بدورها تدفع الناس للتحرك والعمل والمطالبة، وتغدو ذات منحى سياسي، إلى جانب كونها متضمنة للبعد العام وليس للبعد الفردي الخاص، وان يكون لها تأثيرا يتعدى من حيث التأثيرات والنتائج حدود الأشخاص المباشرين المعنيين بها كمشكلة.

د. تصنيف المشكلة: يتم تصنيف المشاكل أو القضايا المجتمعية وفقا لدرجة تأثيرها (عامة أو استثنائية) أو نوعيتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...)، أو الظرف الزمني الذي برزت أو يتوقع بروزها فيه.

ثانيا: تشخيص المشكلة:

وذلك من خلال توصيفها أولا عن طريق أسبابها ومكانها وحدودها، وحجمها ووقتها، ثم القيام ثانيا بدراسة وتحليل وتفسير المشكلة، بوضع تصورات وآفاق علاج مناسبة لها، وهنا يتم طرح عدة تساؤلات: ما هي طبيعة المشكلة؟ ما هي القوى الدافعية التي قادت أو ستقود لبروز المشكلة؟ ما هي العناصر المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين المشكلة ؟ ما هي الحدود التي تفصل جوهر المشكلة عن الأعراض المترتبة عنها ؟

جمع المعلومات عن المشكلة:

إن لكل مشكلة أو قضية معلومات وبيانات وإحصاءات تتعلق بأسبابها وبأهداف حلها وعناصرها، لذا يجب جمع كافة المعلومات والبيانات والإحصائيات ودلالتها التي تتعلق بالمشكلة موضع الدراسة، ثم القيام بعملية فحص وتحليل ودراسة هذه الحقائق والمعلومات، ثم تصنيفها وترتيبها وتنسيقها وفق أسس منطقية، ثم القيام بعملية بالمقارنات بالشكل الذي يسهل الاستفادة منها.

فالمعلومات هي بمثابة العمود الفقري لكل مراحل تحليل السياسة العامة، فهي القدرة على زيادة المعرفة بطبيعة المشكلة، وتعد الركيزة الأساسية لكافة مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقييم واختيار البديل الأفضل، لذلك فإن عملية صياغة سياسة عامة جديدة، تعالج مشكلة ما، تعتمد بشكل رئيسي على طبيعة المعلومات من حيث الكم والنوع والمصدر العلمي، ولكي تتحقق الإفادة الكاملة من المعلومات فلا بد أن تتوافر فيها الخصائص التالية:

الدقة والموضوعية: بعيدا عن الذاتية والتحيز.

الشمول: بمعنى توافر كل المعلومات المتصلة بطبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة والمتأثرة بها.

الملائمة: بمعنى أن تكون المعلومات ذات دلالة وأثر في تحديد أبعاد المشكلة، أو تحديد أفضلية البدائل الممكنة لحلها.

ولجمع المعلومات هناك عدة أساليب منها: الملاحظة والاستقصاء، والاستبيان، واستخدام الوسائل الإحصائية، تحليل التغذية العكسية.

استكشاف البدائل الممكنة وتقويمها:

تتطلب هذه المرحلة درجة عالية من الفهم والتصور والخيال والمرونة في استقراء المعلومات واستكشاف كل البدائل الممكنة لحل المشكلة، وبالتالي يجب على محلل السياسة رصد كافة البدائل القابلة للتنفيذ مع تحديد تكلفة وعائد كل منها، وهذا يرجع إلى قدرة المحلل على إيجاده لبدائل متعددة مثل: بديل الإبقاء على الوضع الراهن، أو بديل عدم التدخل في مجريات الأحداث، بما يعزز من احتواء الموقف لضمان عدم معارضة الحلول المتوصل إليها بالمستقبل، وبما يبعد الآثار الجانبية التي تعيق التوصل إلى الحل السليم للمشكلة، وهذا يستدعي بالمحلل العودة على التحري لمعرفة مصادر كل بديل، من خلال طرق الإستبصار بالأشياء، وطرق البحث العلمي، وتوظيف النظريات العلمية وبحوث السلطة والقوة والقيم، والمنظومة الأخلاقية القائمة في المجتمع محل الدراسة والاهتمام.

وهذه المرحلة تحتاج من محلل السياسات أن يختار الأساليب المناسبة التي تؤمن الدقة في تحليل البدائل وتحديد نتائجها ومن أهم هذه الأساليب: أسلوب الحدس، أسلوب دلفي، أسلوب بناء السيناريو، وبحوث العمليات، وأسلوب النماذج الرياضية.

تحديد واختيار البديل الأفضل:

إن البديل الأفضل هو البديل الذي يستبطن القيم القصوى (أكثر البدائل نجاعة في حل المشكلة)، مع إمكانية تطبيقه وفق الطاقات والإمكانات المادية والفنية المتوافرة، ووفق الظروف البيئية ومستوجبات الزمان، ومن أهم المعايير في المفاضلة بين البدائل نذكر:

-تكلفة البديل المترتبة عنه حينما يتم تنفيذه.

-قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة.

-نوعية المعالجة (كلية أو جزئية) التي يقدمها إزاء المشكلة.

-مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة.

-مدى السرعة والتوقيت المطلوب في تحقيق الحل ونتائجه.

-درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حالة عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.

كما تستخدم في هذه المرحلة أيضا عدة وسائل ونظريات وأساليب تساعد على اختيار البديل الأفضل أهمها: نظرية المباراة، شجرة القرارات، نظرية الإحتمالات وغيرها.

اختبار البديل المختار:

هنا على محلل السياسة أن يخضع البديل إلى الإختبار التجريبي، للتأكد من سلامة الاختيار وضمان جدوى نتائجه وانعكاساته التأثيرية، تمهيدا لاعتماده في المستقبل عبر الواقع الميداني العملي للسياسة العامة في حلها للمشكلة المعنية وهنا لابد أن يأخذ محلل السياسات في الحسبان مدى توافر أسس الكفاءة والفعالية والعدالة والمساواة، كما يجب عليه أن يكون ملما إلماما كافيا ودقيقا بالأهداف الجوهرية التي تشكل محصلة إيجابية مترابطة فيما بينها لجهود المحلل.

تنفيذ البديل:

إن المراحل السابقة تتم ضمن سياقات وإجراءات غير معلنة، بفعل الطابع التخصصي والتقني والاستشاري لطبيعة مهام محللي السياسات العامة، لكن هذه الخطوة تختلف عن سابقتها، لأنها تكتسي الطابع المرضي لجميع الأطراف المعنيين بالقرار، بوصفها الحاسم المعلن الذي يختزل حجم الصراعات والمساومات، ويتطلب التنفيذ الفعلي للبديل بعض الإجراءات، تتلخص في الآتي:

–صياغة البديل بوصفه قرارا دالا على مضمونه بشكل جيد وواضح.

–اختيار الوقت المناسب لإعلان هذا البديل أو القرار.

–تهيئة البيئة الداخلية المعنية بتنفيذ القرار، وتهيئة الموارد والإمكانيات اللازمة.

–تهيئة البيئة الخارجية، الرأي العام والمجتمع، لضمان الإلتزام وحسن التجاوب مع القرار وتنفيذه على أحسن صورة.

متابعة التنفيذ:

لابد من وضع نظام متكامل لمتابعة ومراجعة وتقييم مراحل التنفيذ، في ضوء التغذية العكسية التي يمكن توافرها عبر قنوات الإتصال الداخلية والخارجية، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في إمكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوجبها المتغيرات البيئية بما تشمله من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما أن هذه المتابعة تكون بمثابة صمام الأمان للنظر في إيقاف مراحل التنفيذ والعودة لاختيار بديل آخر، إذا لم يحقق هذا البديل القيم القصوى المتوقعة منه.

تقويم النتائج والآثار:

وهذه المرحلة مكملة لسابقتها، إذ على محلل السياسات أن يباشر التقويم الموضوعي للنتائج المتحققة، وللآثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ ذلك البديل المعتمد في السياسة العامة سواء بالنجاح أو الفشل، ومن ثم فإن التقويم هو عملية تكشف عن التأثيرات التي أنتجتها السياسة العامة المتخذة ومدى تحقيقها الأهداف المرجوة منها.

ووفقا لهذه المراحل نستنتج أن علم تحليل السياسة العامة هو علم وصفي وتحليلي في آن واحد، لأنه يهتم بوصف وشرح طبيعة المشكلات المجتمعية من جهة، ويعمل من جهة أخرى مستعينا بكل الوسائل الحدسية والفكرية والعملية لتحديد البدائل العملية الممكنة لحلها وفق مقتضيات البيئة ومستوجبات الزمان.